

## العملية السياسية في ليبيا مهددة بالتعثر حراك دولي مكثف لحلحلة الخلافات حول القاعدة الدستورية

طرابلس - وصل الخلاف حول القاعدة الدستورية التي ستجرى عليها الانتخابات الليبية إلى طريق مسدود، قبيل نحو ثلاثة أسابيع من انتهاء المهلة التي حددتها مفوضية الانتخابات لاستلامها، كمؤشر لاحترام موعد الانتخابات المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل. بالموازاة، كتفت الأمم المتحدة و عدة دول معنية بالملف الليبي من جهودها الدبلوماسية لإنقاذ المسار السياسي من التعثر، والذي رسمه مؤتمر برلين الأول. إذ من المقرر أن يعقد مؤتمر برلين الثاني في 23 يونيو الجاري، ليبحث "تسليح استقرار ليبيا، ومناقشة التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في 24 ديسمبر المقبل، وخروج الجنود الأجانب والمرتزة من ليبيا"، وفق الخارجية الألمانية.

وتشهد ليبيا في هذه الأيام مرحلة حاسمة، بعد تصادم المواقف وتعقدتها في أكثر من ملف، وعلى رأسها فشل ملتقى الحوار في حسم الخلافات التي رفعتها اللجنة القانونية، خاصة ما تعلق بانتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر أو عبر البرلمان، وهو ما يثير المخاوف من أن تقود الخلافات، إلى عرقلة المرحلة الانتقالية.

فخلال اجتماع أعضاء ملتقى الحوار افتراضيا في 26 و 27 مايو الماضي، والذي بحث على المباشر، كان التوجه الأغلب للأعضاء المتدخلين في تأييد انتخاب الرئيس عبر الاقتراع السري المباشر، بينما فضل البعض انتخاب الرئيس عبر البرلمان.

ولم تعلن البعثة الأممية بعد موعدا جديدا لانعقاد جلسة ملتقى الحوار، أو الآلية التي سيتم بها حسم هذا الخلاف سواء عبر الانتخاب أو البحث عن توافق لم يتحقق بعد.

لكن في خضم هذا الخلاف، عاد رئيس المجلس الأعلى للدولة الخاضع لسيطرة الإخوان خالد المشري، للتأكيد على ضرورة إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور قبل الانتخابات. ويشدد المشري على أن قانون الاستفتاء على الدستور على جاهز، وتم تسليمه لمفوضية الانتخابات منذ فبراير 2019، متبهما المفوضية بالتكسوف دون أي أسباب عن إجراء الاستفتاء، مؤكدا القدرة على إنجاز الاستفتاء قبل يوليو أو أغسطس المقبلين.

ولم يتفكك المشري بالهجوم على رئيس مفوضية الانتخابات عماد السايح، بل اتخذ قرارا مهما وخطيرا، بأن "المجلس الأعلى للدولة لن يذهب في مسار المناصب السيادية حتى النهاية إلا إذا حدث تقدم واضح في توحيد المؤسسة العسكرية".

وحسب المتابعين يعمل الإخوان على دفع الجميع للذهاب في استفتاء على الدستور ما من شأنه أن يعطل المسار الانتخابي خاصة إذا قوبلت المسودة الحالية للدستور بالرفض من قبل الليبيين.

ويرى هؤلاء أن الإخوان يسعون إلى إقصاء بعض الوجوه من الاستحقاق المقبل على غرار قائد الجيش المشير خليفة حفتر، بالاستناد إلى بعض البنود المطروحة في مسودة الدستور الحالية. يأتي ذلك بينما يناور عقيلة صالح، لعرقلة مشروع موازنة الدولة (مشروع قانون المالية)، وأيضا لأجل الضغط على مجلس الدولة من أجل تقاسم المناصب السيادية وعلى رأسها محافظ البنك المركزي.

هذه المناورات السياسية والقرارات الانفرادية لصالح، دفعت عددا من النواب

## لماذا تغيب الإصلاحات السياسية عن أفكار الجمهورية الجديدة في مصر

### الجمود ينعكس على قدرة النخب في التجاوب بشكل فاعل مع خطط الدولة



المشروعات القومية غير كافية

التأسيس الجديد للعقد الاجتماعي، وأن ما يحدث في الوقت الحالي عبر إتاحة الفرصة لأحزاب المعارضة لأن تكون متواجدة في السلطة التشريعية لا يكفي لتحقيق التقلية، وما يمكن وصفه بـ"الآداء المشرف" لأحزاب المعارضة داخل البرلمان لا يحقق الهدف المطلوب، ومن المهم فتح جميع الأبواب أمام الأحزاب لتدلي بدلونها طالما أن ذلك في الإطار العام للدولة الوطنية.

### تصويب قرارات الحكومة

يرى مراقبون أن توفر تلك السمات في الجمهورية الجديدة يتطلب إصلاحا سياسيا يضمن تصويب قرارات الحكومة حال انحرفت عن مسارها، ويجعل السلطة الحاكمة تحت رقابة فعلية من جهات مختلفة تمثل جموع المواطنين، وهو ما يقود في النهاية إلى إحداث نقلة نوعية في تاريخ الدولة المصرية يتماشى مع توجهات الدولة الخارجية الباحثة عن لعب دور مؤثر ومختلف عن الحقب السابقة.

عمرو هاشم ربيع  
سلوك السلطين  
التنفيذية والتشريعية  
يجب أن يتغير

فريدة النقاش  
إلغاء المواد المقيدة  
للحريات يعطي الأمل  
للمواطنين

في المقابل لدى قطاع واسع من المصريين قناعة بأن الفترات التي شهدت فيها الدولة حالة من السهولة السياسية بعد ثورة يناير 2011 لم تؤد إلى أي تقدم في أي من المجالات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، والدولة تراجت في كافة المجالات إلى الدرجة التي اقتربت فيها من السقوط في بئر التنظيمات المتشددة التي سعت للهيمنة عليها قبل العام 2014.

والغريب في الأمر أن الرئيس الشرفي لحزب تيار الكرامة (معارض)، محمد سامي يؤمن بذلك أيضا، مشيرا لـ"العرب" إلى أن النظام الحاكم تسلم تركة تحتوي كل ما يمثل معوقات لدولة تتطلع إلى المستقبل، وكان من المهم توجيه الأولويات إلى تطوير الطرقات والبنية التحتية والاهتمام باكتشافات الطاقة باعتبارها المدخل الطبيعي لأي تطور في دولة يبلغ تعداد سكانها 100 مليون نسمة.

وبرأيه "من المستحيل حدوث تطور في كافة المجالات في توقيت واحد ومن الصواب تأجيل الإصلاحات السياسية لحين الانتهاء من إنجاز المشروعات العملاقة التي أخذت في التمدد شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، إلى جانب الاهتمام بالقطاع الصحي ومحاولة إصلاح التعليم، وبالرغم من عدم تحقيق نجاحات ملموسة في القطاعين الأخيرين لكن في النهاية الدولة مضت في الطريق السليم الذي حصنها من الوقوع في الفوضى".

إلى الجمهورية المنشودة لا بد أن تضمن انتشارا وتطبيقا لمفهوم الديمقراطية على مستوى مؤسسات الدولة والمواطنين بما يسمح للمصريين بالمشاركة في بناء الجمهورية.

وأكدت في تصريح لـ"العرب" أن مفهوم الديمقراطية يشمل إلغاء كثير من المواد المقيدة للحريات في مصر ما يعطي الأمل للمواطنين للتطلع إلى مستقبل واعد، ومن المستحيل أن يتحقق ذلك في ظل وجود قيود على حرية التنظيم والتعبير والاعتقاد، لأنه في هذا المناخ تلعب المؤسسات الرجعية أدوارا سلبية، مع تزايد لجوء المواطنين إلى من يسمون أنفسهم رجال دين وهؤلاء ينشرون أفكارا معادية للتقدم.

ومن وجهة نظر قطاعات قريبة من الحكومة المصرية ومحسوبة على اليسار فإن تحديد عقد اجتماعي بين الحكومة والمواطنين يتطلب قدرا كبيرا من الحريات التي تتيج مناقشة فاعلة للعلاقة بين الطرفين، وهؤلاء يقولون على أن تقوم الحكومة باعتبارها تمتلك عناصر القوة في هذه العلاقة بالتوجه نحو إتاحة الديمقراطية التي تبدأ وتنتهي منها كل محاولة جادة للتطور.

وأشار رئيس حزب الإصلاح والتنمية (معارض) محمد أنور السادات إلى أن الحاجة لعقد اجتماعي جديد تتطلب إعادة تقييم علاقة الحكومة بالمواطنين والعكس، وفتح مجال الحريات العامة، وفي هذا الملف ما زال أمام الحكومة مشوار طويل كي تصل إلى مرحلة أن يكون لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه عبر إتاحة العمل الحزبي بلا قيود.

وأوضح لـ"العرب" أن الحكومة عليها أن تبدأ من الآن من الداخل والخارج، وهي انفراجة متوقعة منذ فترة تماشيا مع توافر عوامل استقرار الدولة، ولم يعد هناك مبرر من عدم تمكين المؤسسات التشريعية والقضائية والإعلامية للقيام بدوارها التكاملي مع الحكومة بما يؤدي لإحداث التوازن المفقود بين السلطات المختلفة.

ويتفق العديد من السياسيين على أن خطر الإخوان لم يعد موجودا أو على الأقل ليس ذا فاعلية في الوقت الحالي، ما يجعل الفرصة مواتية لإعادة ترتيب البيت من الداخل في ظل الاستقرار الذي تتمتع به الدولة وانعكاسه على الانطلاق خارجيا في ملفات عديدة استطاعت أن ترسخ قوتها في اتجاهات إستراتيجية مختلفة تتماشى مع مفهوم الجمهورية الجديدة.

وشدد السادات على أن شعور المواطنين بأن لهم الحق في الإدلاء بأرائهم بحرية وإشراكهم في سلطة اتخاذ القرار تعد بمثابة

التي عدلت فقط الدستور لكنها عززت من هيمنة السلطة التنفيذية على كافة السلطات.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن العامل الثاني المطلوب توافره لتحقيق المصطلح يتعلق بتغيير سلوك السلطين التنفيذية والتشريعية، حيث يجري تطبيق أي مواد جديدة تأتي في الدستور وإنهاء الحالة الحالية التي بمقتضاها يتمتع البرلمان بصلاحيات أوسع من ذي قبل لكنه لم يستخدمها وما زال خاضعا للسلطة التنفيذية.

وأشار إلى أن الإصلاحات السياسية يجب أن يواكبها تعزيز أنوار الدولة لتوفير الضمان الاجتماعي للطبقات الفقيرة والاستفادة من التجارب الرأسمالية التي لم تتخل عن القاعدة الشعبية لديها، وتكثيف الجهود لإنهاء الفوارق بين الطبقات وتحسين الطبقة المتوسطة والارتفاع بها بعد أن تلاشت جراء الإجراءات الاقتصادية الصعبة.

وتؤمن دوائر سياسية عديدة بأن الجمهورية الجديدة تحتاج إلى منهج اجتماعي اقتصادي بمظلات إنسانية تضمن العدالة بين المواطنين، وأن تبدأ من حيث انتهى الآخرون في تحقيق الحريات العامة والإعلامية، وتفعيل مبدأ المشاركة السياسية بشكل يضمن عدم النكوص عنه، كما الحال في التجارب السابقة التي لم تكتمل فيها مراحل الإصلاح السياسي وظلت مجرد محاولات تؤدي إلى تفتيس محدود دون أن تتحول إلى سلوك عام.

ونهدت عضوة مجلس الشيوخ فريدة النقاش للتأكيد على أن خارطة الوصول

لعل ذلك ما يكشف جوهر الأزمة التي قد تعترض رغبة الدولة المصرية في الانتقال إلى مرحلة جديدة، لأنه من دون إصلاح سياسي حقيقي يؤدي إلى تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية على قدم المساواة سوف تستمر سمات الجمهورية الأولى متجنزة، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الدولة على إقناع المواطنين ثم العالم الخارجي بأن هناك تطورات ملموسة تقود لبناء الجمهورية المنشودة.

ومارس السياسة لم تعد الشغل الشاغل للمصريين، وبالتالي فإن وضع لجنة البناء الجديد على أساسات الطفرة الحالية في المجالات المرتبطة بالتنمية بشكل مدخل مهم للتأكيد على أن هناك مرحلة جديدة تتماشى مع انتقال الأجهزة الحكومية إلى العاصمة الإدارية.

يسلط الضوء في مصر على ترسانة المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في حقبة الرئيس عبدالفتاح السيسي تزامنا مع مرور سبع سنوات على صعوده لكرسي الرئاسة، وفيما يجمع المتابعون على نجاح النظام الجديد في إعادة الإشعاع الدولي للقاهرة على صعيد إقليمي حيث فرضت نفسها كلاعب وازن في صراعات المنطقة، إلا أنه على صعيد داخلي تحتاج الجمهورية الجديدة إلى إصلاحات سياسية عميقة ومساحة أوسع من الحريات حتى تثبت للداخل والخارج جدتها في بناء الجمهورية المنشودة.

أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - رفعت وسائل الإعلام

المصرية شعار "الجمهورية الجديدة" تزامنا مع مرور سبع سنوات على تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي في الثامن من يونيو 2014 سدة الحكم، وسلطت الضوء على الإنجازات التي تحققت في مجالات مختلفة كاسس جديدة للجمهورية التي لم تتضح معالمها بعد وسط تساؤلات متصاعدة حول مدى التزام الحكومة بتأسيس بناء سياسي واجتماعي جديد، أم أن الأمر يقتصر على الانتقال إلى العاصمة الإدارية المتوقع افتتاحها قبل نهاية العام الجاري.

وغياب النقاش حول الإصلاحات السياسية الداخلية وسط الحديث عن أركان الجمهورية الجديدة، وتركزت غالبية الرؤى حول المشروعات القومية ودورها في الانتقال إلى مرحلة جديدة، وإبراز عوائد الإصلاحات الاقتصادية والممارات الاجتماعية التي وصلت إلى قطاع كبير من الطبقات الفقيرة، نهاية ببروز دور الدولة المصرية إقليميا وانعكست حالة الجمود السياسي على قدرة النخب المصرية في التجاوب بشكل فاعل مع الجمهورية الجديدة كمصطلح استخدمه الرئيس السيسي لأول مرة في إحدى الندوات التحقيقية التي تعقدتها القوات المسلحة، ورغم أنه حث في أثناء حديثه المفكرين والخبراء على الاهتمام بهذا الأمر والمشاركة في توضيح معالم هذه النقطة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لخلق نقاشات سياسية على نطاق واسع.

لعل ذلك ما يكشف جوهر الأزمة التي قد تعترض رغبة الدولة المصرية في الانتقال إلى مرحلة جديدة، لأنه من دون إصلاح سياسي حقيقي يؤدي إلى تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية على قدم المساواة سوف تستمر سمات الجمهورية الأولى متجنزة، وقد يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الدولة على إقناع المواطنين ثم العالم الخارجي بأن هناك تطورات ملموسة تقود لبناء الجمهورية المنشودة.

ومارس السياسة لم تعد الشغل الشاغل للمصريين، وبالتالي فإن وضع لجنة البناء الجديد على أساسات الطفرة الحالية في المجالات المرتبطة بالتنمية بشكل مدخل مهم للتأكيد على أن هناك مرحلة جديدة تتماشى مع انتقال الأجهزة الحكومية إلى العاصمة الإدارية.

### العلاقة بين الحاكم والمحكوم

يعتقد الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة عمرو هاشم ربيع أنه لا وجود لجمهورية جديدة طالما لم تتغير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويكون ذلك من خلال وضع دستور جديد يعطي حريات أكبر لطبقات المجتمع المختلفة للمشاركة في السلطة، وهو أمر لم يحدث في الحالة المصرية

